

الظاهرة الانتخابية

مقدمة

قد لا نكون مغالين، والغلو في الإحسان أمر حسن، إذا قلنا: إن الإسلام كان من أعلى الأصوات، وأجهرها، وأصفاه، وأنقاه يوم شرع للإنسانية جمعاء على لسان نبيه الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) عبر قرآنه المجيد الذي يسره بلسانه وحرصاً على العقد الاجتماعي؛ كي لا ينفرط من سلكه، وأن يبقى منتظماً في ملكه حيث قال تعالى:

((وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ))

نعم ، هكذا (أمرهم شورى)، وعلى صيغة الخبر الثابت الدائم، والمستمر أبداً؛ إذ لا معول على غير المشورة، ولا اطمئنان لغير الرأي والرأي الآخر، ولا أنقع للغلّة، وبلوغ الأرب من أن يُمخض السقاء، بجميع تلك الآراء، من ثمّ الأخذ بما يحقق للأوطان كرامتها، وللأمة عزتها، وللحياة نواميسها الغالية، وقيمها السامية، ثم إنه وفي بلاغ آخر أكد على تلك المشورة الكريمة باعتبارها صمام الأمان، والفتح والمفتاح لكل خير، فقال وبصيغة الأمر الوجوبي:

((وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)) وجاء الأمر على إطلاقه، أي: شاورهم في كل الأمور، صغيرها وكبيرها، ولاسيما تلك الأمور التي تهم أمر الناس والمجتمع.

ومع هذه الدعوة الساطعة، والصيحة النافعة في الشورى كقانون أبدي، والمشاورة كحالة متجددة، وحدث ينبعث وفق الظروف والأحداث ولا بد منها ومنه، فإن الله تبارك وتعالى جعل للرائد الذي لا يخذل قومه، وذو الفكر النير الوقاد مساحة من احترام رأيه في ميدانه الذي أوقف حياته، وأجهداها من أجله؛ فجعل الله تعالى من عزمه إمضاءً للإرادة القيادية بعد التوكل على الله.

من هنا يتاح لنا القول: إن مذهب الطغاة على مر التاريخ إلزام الناس على رأيهم بقوة السلطان بحجة الغيرة على المصالح المشتركة والعامة، وليس حديثنا في هذا المقال عن هؤلاء المفسدين والطغاة - فمذهبهم أوضح من أن يوضح - ولكن العجب الذي لا ينقضي من العجب من بعض بني جلدتنا، ممن يحمل مواصفات الإنسان، وهو يتدثر بهذا الطغيان الفكري الذي لا ينتهي به سوى إلى اكتسابه لقب ذميم، وهو توهمه، وادعائه أنه يحتكر الصواب، ولكنه يعمل بمقولة "أنا، وما بعدي الطوفان" إن هذه اللغة لا تفهمها الشعوب التي تنمو، وتتحرك في أحشائها رغبة التطلع إلى المستقبل،

والعيش بالسلام الذي يوفره لها دفع الديمقراطية. ولعل ذلك يفتح نافذة نطل منها على التاريخ الضاحّ بالتجارب الإنسانية الخالدة وشخصها الذين مثلت طروحاتهم لأقوامهم وشعوبهم على اختلافها نقطة التقاء حضاري يبدأ منها الإنسان حركته وتفاعله بوقود روعي يفضي به إلى الاستقلال والكرامة والحرية فلا ضير في مجتمع متنوع مثل العراق أن يعمل الإسلامي في دائرة العلماني، والعربي في دائرة الكردي، والسني في دائرة الشيعي على قاعد النظير الإيجابي، والمهم في مشروع بناء الفكر والإنسان تحت خيمة الوطن المتعدد الألوان في بشره، والواحد في أهدافه وتطلعاته لحياة سلمية وآمنة ويبقى "المجد لله في العلى، وعلى الأرض السلام" كما يقول سيدنا المسيح عليه السلام.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الهزات الصادرة عن العراق تتردد أصدائها في الخارج خصوصاً في المحيط الإقليمي الذي ينظر إلى العراق الآن - موطن تغيير نظام استمر ثلاثة عقود ونيفاً - على أساس أنه المحرك الأول للعبة الدومينو المقبلة التي يتخوف منها الجار الجغرافي القريب، والتي يتم طبقاً لها التعامل مع "العراق الجديد"، وهذا يجب أن يؤخذ في الحسبان، ويأخذ حظه من التأمل الغزير.

بسم الله الرحمن الرحيم

((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) النساء-58.

التسابق في المضمار السياسي؛ للوصول إلى مرفأ العدل الاجتماعي، ونشر لواء الحريات الشخصية، واحترام حقوق الإنسان سمة أساسية رافقت مسيرة الأمم، والشعوب على طول التاريخ، وكثيراً ما دأبت الشعوب التي رزحت تحت نير العبودية والدكتاتورية، واكتوت بنارها تناضل من أجل نيل الاستقلال، والتحرر من أي تحكم داخلي أو خارجي.

وحيث يتطلع أبناء الشعوب عامة إلى تحقيق هذا الهدف الإنساني الذي يجسد إرادتهم في بناء حاضرهم، ويضمن مستقبلهم، ويصون مصيرهم؛ فقد كان من الطبيعي، والمتوقع أن ينفثوا على كل تجارب العالم من الزاويتين التاريخية والمعاصرة؛

مادامت التجربة السياسية: هي تجربة إنسانية لا تقف عند حد القبيلة، أو الشعب، أو القومية، أو الطبقة، أو المذهب.

الديمقراطية، ببعدها الإنساني توافرت على مشتركات كثيرة تلتقي فيها مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى المختلفة، دينية كانت، أم علمانية، وهو ما جعل الممارسة الديمقراطية أسساً مشتركاً في الكثير من بلدان العالم المتطلعة إلى الانتصار لإرادة شعوبها؛ مادامت الديمقراطية هي كما يقول إبراهيم لنكولن: (من الشعب، وإلى الشعب، وبواسطة الشعب).

تأسيساً على المفهوم الإنساني المشترك، والواسع للأنظمة الديمقراطية أصبح مجال التعاطي الديمقراطي بين الدول الأعضاء في النادي الديمقراطي خصباً، ومغنياً؛ مما يعزز قوة الأنظمة الديمقراطية من داخلها وفي مجال العلاقات الخارجية لبعضها البعض بحيث أصبح القرب السياسي الديمقراطي متقدماً على القرب الجغرافي؛ فقد تتباعد بعض الدول المتقاربة جغرافياً، وقد تتقارب أخرى ديمقراطياً، وهي متباعدة جغرافياً، وترتب على هذه الحقيقة واقع التعامل النابع من الأعماق الاجتماعية الصانعة للأنظمة، والمؤثرة فيها.

على الرغم من تعدد صيغ الأنظمة الديمقراطية مع توالي الحقب التاريخية، ومع تباين مجتمعات العالم المعاصر إلا أن مساحة مشتركة بينها تبدو واضحة للعيان منها ما يتعلق بالانطلاق من القاعدة الجماهيرية، ومنها ما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان، والحريات الشخصية، وإعطاء المرأة دورها الأساس في بناء المجتمع، والمشاركة الحقيقية في أجهزة الدولة المختلفة، وحماية الأقليات، والدفاع عن حقوقها، وتداول السلطة، وإشاعة الثقافة الدستورية؛ من أجل تطبيقها، وتقنين عمل المؤسسات.

هناك دينامية في العملية الديمقراطية، تستمد من طبيعة الإنسان الفرد وتجربته الاجتماعية، وما تقضي إليه من دينامية تنعكس على نتائج الديمقراطية من الدستور، والحكومة، والبرلمان؛ لذلك شهدت منحنيات التجارب التاريخية لكل بلدان العالم الديمقراطي حالة من التغير بين حقبة وأخرى نحو التكامل؛ مما جعلها في حالة تطور مستمر في بعض مواد دستورها وفي نظرتها للبرلمان والحكومة.

من غير الصحيح المقارنة بين حاضر التجربة الديمقراطية الفتية في بلد "الوليد الديمقراطي" بحاضر بلد آخر يمثل مرحلة "البناء الديمقراطي المتقدم". فمرحلة "التأسيس الديمقراطي" غير مرحلة "المؤسسات المتقدمة الديمقراطية". والمطلوب من الأنظمة الديمقراطية الوليدة الاستفادة مما سبقتها من أنظمة؛ لكي لا تبدأ من حيث بدأت، ولكن لا يتوقع أن تبدأ من حيث انتهت، فالديمقراطية فكر، وثقافة، وقيم،

ومناخ اجتماعي تبعث كلها على الوعي الكافي، والكاشف عن الخيار الأفضل لصالح الشعب. خيار المنهج وخيار القوة السياسية، وخيار الرمز، ولما كانت الديمقراطية كلا لا يتجزأ من الناحية الإنسانية، فلا يمكن تصور ديمقراطية سياسية من دون ديمقراطية اقتصادية كل ذلك يتطلب المزيد من الوعي السياسي.

إن الفكر الديمقراطي في مجال التطبيق يشكل اليوم ظاهرة تنتسج في كل بلدان العالم مطردة مع الزمن، وهذا ما يكشف أن شعوب العالم استيقظت من غفلة الخضوع للأنظمة الديكتاتورية بصيغها المختلفة، وأصرت على بدء مشوار الانتصار لإرادتها، وتحكيم مبادئها، ورسم هيكلاتها على أساس الحضور الجماهيري، بالشكل الذي تعكس فيه إرادة الجماهير كمكوّن لها، وأنها متحركة فيها، ومستفيدة منها.

من هنا، فإن المركب الديمقراطي المتنامي حديثاً في أي بلد من بلدان العالم يسجل في مؤشرات المختلفة انتصاراً لإرادة الشعوب، وإن كل شعب من الشعوب حين يلتحق بالمركب الديمقراطي هو في الحقيقة يشير إلى انتصار الإنسانية كلها، وأن أي إخفاق لأي تجربة ديمقراطية، وفي أي بلد يشير في العمق إلى إخفاق في الكلي الإنساني.

وهذا يعني: أن الديمقراطية في كل بلد، وإن كانت تتحرك في إطار سيادة البلد، وترمز إلى استقلاله، وترفض الخضوع لأي دولة أخرى أقول: على الرغم من كل ذلك فإن النجاح، والفشل في أي بلد ديمقراطي هو نجاح، أو فشل للمركب الديمقراطي في العالم كله، وهذا ما يجعل مسؤولية نجاح الديمقراطية في أي بلد على عاتق كل شعوب العالم وحكوماته الديمقراطية على الرغم من أنها مستقلة وغير مرتبهة فيها، وهو ما يقتضي من الشعوب المتقدمة في المضمار الديمقراطي أن تسند الشعوب حديثة التجربة من دون تسيد كما يقتضي على الأخيرة أن تأخذ من دون مكابرة.

وانطلاقاً من مبدأ "تبادلية التأثير" بين القواعد الجماهيرية الواسعة لأي شعب، والقوى السياسية المتصدية في مجال التعاطي الديمقراطي نجد أن منحى الارتقاء الديمقراطي بين انطلاق الديمقراطية فيها والتي تشكل ما بدأت به، والمستوى الذي حققته في أشواطها اللاحقة، وما وصلت إليه، قد قطعاً شوطاً كبيراً؛ وعليه لا بد من إعطاء شعبنا العراقي وقواه السياسية هذه الفرصة؛ للارتقاء على السلم الديمقراطي شأنه شأن شعوب العالم.

الديمقراطية ليست مقاساً إقليمياً، ولا حتى قومياً، أو أممياً، بل هي مقاس إنساني، وعالمي؛ مما يعني أننا لا ينبغي أن نستسلم لاقتصار الديمقراطية على بلدان الواقع الديمقراطي الفعلي، كسويسرا، والدول الاسكندنافية، والولايات المتحدة الأميركية،

والمملكة المتحدة، وبقية الدول المماثلة، وهذا يعني أن الديمقراطية - وإن كانت حالة واحدة - في المقابل فإن الدول الديمقراطية ليست واحدة بحسب ارتقائها على السلم الديمقراطي فالتجربة الديمقراطية الأميركية تختلف في مساراتها عن التجربة الديمقراطية الأوروبية على الرغم من اتفاقها في النهاية حول جوهر واحد.

لقد شهدت فترة العقود الأربعة المنصرمة ولادات ديمقراطية جديدة على مسرح الشرق الأوسط، متنامية على مر الزمن، وقد عكست مؤشرات مهمة في الحضور، من حيث الأقدام على صناديق الاقتراع إلى الأداء البرلماني الواضح، والصريح إلى تداول السلطة إلى الكثير من تجسيد المفاهيم الديمقراطية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في كل من تركيا، وإيران، ونسبياً في الجزائر، ودول أخرى مثل: ماليزيا، وأندونيسيا، ويتوقع لهذه الدول أن تشهد اطراداً فيها على مستوى السنوات المقبلة مادامت شعوبها قد وضعت أقدامها على الطريق الديمقراطي.

وأود أن أشير - في هذا الصدد - إلى أننا نسمع بظهور اتجاه حتى من بعض المثقفين، ينادي بتجزئة الديمقراطية، واعتماد مرحلة التمرين الديمقراطي قبل الشروع فيها، بحجة أن تتقبل الشعوب الممارسة الديمقراطية، ونأخذ على أصحاب هذا الاتجاه أنهم يحاولون التقليل من وعي الشعوب وشأنها الثقافي، والسلوكي، كما أنهم يتعاملون مع الديمقراطية على أنها نظرية مجردة تحتاج إلى استيعاب أكاديمي، وليس على أنها مشروع عمل له تطبيقاته في الساحة، وينمو من خلال الممارسة.

إن نظرة كهذه تنم عن نزعة إقصائية تحاول أن تثبت سياسة الهيمنة والعزل، وتدفع ببعض بلدان العالم المعني بالتطور إلى التمرد. عقدة الاستعلاء هذه لن تغير من واقع حركة الشعوب نحو الانعتاق، والتطلع الواعد للمستقبل.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه على ما جرى، ويجري في بعض البلدان ومنها العراق، فيحاولون تفسير التدهور الأمني وبروز العنف على أنه نتيجة القفزة الكبيرة من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ويرسمون حلولهم للواقع العراقي على أنه يحتاج إلى فترة من المران الديمقراطي قبل أن يتم اعتماد الديمقراطية في الدولة. الحقيقة إن ما يحدث في العراق ليس بسبب التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية إنما له عوامله، وأسبابه المرتبطة بقوى الإرهاب التي تخطط، وتعمل لتقويض الديمقراطية من الأساس؛ لأن الهدف عندها: هو أن لا يشهد العراق واقعاً ديمقراطياً، وأنها لا ترضى بغير العودة إلى ما قبل سقوط نظام صدام.

ونستند في ذلك إلى أن العمليات الإرهابية أخذت منحى تصاعدياً مع تقدم العملية الديمقراطية في العراق على الرغم من أنه ليس كل من هو ضد الديمقراطية إرهابياً

إلا أن كل إرهابي هو بالتأكيد ضد الديمقراطية، فمع كل إنجاز جديد تنتقل قوى الإرهاب إلى موقع دموي جديد، وتشير الإحصاءات الدقيقة - وهي معروفة للجميع - إلى أن استهداف المواطن العراقي لم يكن موجوداً في الأيام الأولى التي أعقبت سقوط النظام في 2003، لكن المواطن العراقي أصبح مستهدفاً مع مرور الوقت، وكأن عناصر الإرهاب تنظر إلى هذا المواطن على أنه عامل بناء ديمقراطي، فأرادت أن ترديه قتيلاً؛ لتقتل المشروع الديمقراطي في العراق.

إن الديمقراطية ممارسة واقعية، وليست فكرة مجردة، وهي تحتاج إلى تهيئة مناخات سياسية، واجتماعية؛ لتعزيزها وممارستها، وقد أثبت الشعب العراقي بأنه سريع الاستلهام لهذه الثقافة، وحيث إن الديمقراطية: فعل إنساني يحقق أهدافاً مهمة لشعوب، وأمم العالم، ويؤكد تقاربها الإنساني المشترك فإن ردود الفعل التي تثيرها الديمقراطية في كل سياقاتها العملية تأخذ منحى مضاداً للإرهاب، وهو ما يثير في الإرهاب نوازع الشر، والذي تستبد فيه عقدة الانتقام، وجنون التوحش؛ مما يجعل المسرح السياسي أمام ظاهرتين: ظاهرة الديمقراطية، وظاهرة الإرهاب.

ولنا أن نسجل ملاحظة في مجال الديمقراطية في العالم العربي، وهي إن ثمة نظرة، يراد لها أن تنمو، وتتسع في الساحة السياسية مفادها: إن الديمقراطية صناعة أميركية، يجب أن تواجه بالمقاطعة.. صحيح أن هذه النظرة لم تصل إلى مستوى الظاهرة في البلدان العربية، لكن بوادرها بدأت تظهر، وربما ستتحوّل إلى اتجاه في الثقافة العربية حالياً ما لم يتم التعامل معها بواقعية، بدءاً من هذه اللحظة. فربما ينمو هذا الاتجاه، ويتعاضد، ونقف بعد حين؛ لنواجه ثقافة اسمها الديكتاتورية كمرادف، للوطنية، والاستقلال والسيادة، في مقابل الديمقراطية، كمرادف للتدخل الأجنبي، ولهذا دليله التاريخي وتحديداً في بدايات القرن العشرين حين تصدّت جماعات من الشعوب العربية الخاضعة للدولة العثمانية لفكرة الدستور ظناً منها أن ذلك يهدف إلى تقويض حكم المسلمين، والإتيان بحكم الغرب؛ لأن النظرة التي كانت سائدة أيامذاك: أن الحركة الدستورية قادمة من الغرب، وأن الديكتاتورية تضمن مواجهة التحدي الغربي، أو على الأقل أنها تحفظ كيانية الدولة الإسلامية.

قد تعاني بعض تجارب الديمقراطية من تحديات داخلية تحاول استفراغ محتوياتها الإنسانية من داخلها، وهو ما حصل مع أمثلة "التوتاليتارية" أو "الكولنيالية"، أو هيمنة جماعات "اللوبي" التي تتفنن بدورها من أجل تشويه الصورة الحقيقية، وتوهم الشعب في اختيار الأصلح.

هناك فرص تكثر - وبشكل مطرد - للتعايش بين "الديمقراطية" و "العلمانية" و "الإسلامية" و "الليبرالية"؛ مما يجعل دينامية التعامل بين المتمسكين بها أمام

مسؤولية تحديد المصطلحات بنحو يرقى إلى خدمة الإنسان، وإشاعة العدل في حياته مهما كانت خلفيته. لا ينبغي أن نهدر مزيداً من الوقت في التفكير في إلغاء الآخر أياً كانت هويته، أو وضع حد أمام ولادات سياسية جديدة، بل لابد من البحث عن المشتركات التي تجمع بين أصحاب الانتماءات المتعددة مادامت كلها تعبر عن اجتهادات إنسانية، وتستهدف خدمة الإنسان.

من هنا، نحن أمام مهمة أنسنة المفاهيم التي تتبناها الاتجاهات السياسية المختلفة، وبالشكل الذي يكون فيه المفهوم السياسي يخدم الإنسان، ولا يخرج إلى دائرة الضد الإنساني حين يجنح إلى التطرف، ويبيح إلغاء الآخر أو قمعه أو إقصاءه؛ فتكون مشكلتنا مع التطرف، وفي تطبيق الفكرة، وبالاتجاه العدواني، أما الحوار بالأفكار، وصيانة حرمة الإنسان فهو مما لا ينبغي الاختلاف عليه ((قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)). سورة البقرة -111.

"الإسلامية" و"العلمانية" و"الديمقراطية" و"الليبرالية" و"الإنسانية" وعلى الرغم مما بينها من اختلافات كثيرة يمكن العمل على إبعادها جميعاً عن حالات التطرف بالشكل الذي تتحول فيه إلى "إسلاموية"، و"علمانوية"، و"ديمقراطية"، و"ليبرالية"، و"إنسانوية" عندئذ سنؤمّن لكل اتجاه سياسي حقه بالفعل، والتفاعل من دون أن يجد نفسه أمام شعور بعقدة الاضطهاد حتى (لا يُعَمَدَ) أتباعه على عقدة الانتقام.

إن تحرير المفاهيم المتعلقة بهذه الاتجاهات، وجعلها بعيدة عن التطرف لا تعني، ولا يراد لها أن تكون لاغية للاختلافات، وتحويل "مجتمع التنوعات" إلى "النوع الواحد" ولا حتى "مجتمع التنوع الواحد"، بل يعني أننا أشعنا حوار القبول للآخر لا حوار الرفض، وأننا وضعنا جميع الاتجاهات على أعتاب التعامل المتعايش، واستخدام أدوات القلم، والكلمة، وليس أدوات الطلقة، ومواد التفجير.

لا غرابة، إذن، أن تتصاعد وتيرة المطالبة بالديمقراطية في الأوساط الإسلامية سواء لأسباب الفعل الذي يدفع بالتمسك بها؛ مما يرتبط بالثقافة الإسلامية بكل ما زخرت به من مفاهيم العدل، والحرية، وتكريم الإنسان، وتوفير الأساس الإنساني؛ لبناء المجتمع، والتحلي بالوعي، والانفتاح على التجارب السياسية في بلدان العالم، أم لأسباب ردود الفعل التي أفرزتها سياسات الأنظمة الدكتاتورية التي تتأى بالقوى السياسية المختلفة، والمعبرة عن آراء الشعب؛ مما يكرّس الاستبداد، والفردية.

ومن هنا نجد أن الديمقراطية في العالم العربي حُوصرت بالشعارات الحكومية للعديد من الدول، وأصبح الحديث بها أو التلميح بخطوات معدودة باتجاه الديمقراطية

يُوصَف على أنه الإنجاز الحكومي الذي يستحق المديح والثناء والإطراء من قبل الشعب، بمعنى أن الديمقراطية يراد لها أن تتحول من حق جماهيري إلى هبة حكومية للجماهير، تنزلها تنزيلاً متقطعاً كلما اقتضت الحاجة، فهي بالنتيجة ليست محتوى جماهيرياً يفرز بنى فوقية حكومية بمقدار ما هي واجهة حكومية مستقرة من مضامينها الإنسانية.

كما أننا نسمع بين يوم وآخر، عن نية هذه الدولة وتلك في إجراء تعديلات دستورية أو إصلاحات سياسية للاقتراب من الديمقراطية، وغالباً ما تصدر هذه الإعلانات بعد إدانة أميركية للواقع العربي؛ مما يعني أن الديمقراطية في البلدان العربية هي جزء من السياسة الخارجية وليست رغبة ملحة نابعة من الداخل، وبعبارة صريحة: لاتزال العديد من الحكومات العربية تنظر إلى الديمقراطية على أنها التحدي الذي يهدد السلطة، بينما نجد في مقابل ذلك أن الحركات الإسلامية والتي كانت متهمة بالجمود والتكلس استطاعت أن تطور فهمها في هذا المجال، وأن تحدث نقلة في نمط تفكيرها العام تمثل ذلك بمواقف عملية على أكثر من صعيد.

فالحركات الإسلامية الواعية ولأنها تمثل حالة نخبوية مثقفة إضافة إلى تمثيلها للقواعد الجماهيرية العريضة وجدت نفسها أمام مسؤولية تجسيد بعض الأعراف والتقاليد الديمقراطية في أجوائها الخاصة فضلاً عن فهمها واستيعابها فعلى سبيل المثال نلاحظ في تجربة حزب الدعوة الممتدة خمسين عاماً من الزمن ومنذ مرحلة التأسيس عام 1957 نلاحظ فيها عدة معطيات في هذا السياق:

1- أصدر الحزب "بيان التفاهم" إلى الأمة في العراق عام 1979م، وهو يخاطب الشرائح الاجتماعية العراقية كافة دون استثناء ومما جاء فيه: "يا أمتنا الإسلامية عرباً وكرداً وتركماناً وأعرافاً أخرى، أيها المنتظمون في الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات، يا أهل الكتاب من نصارى العراق عرباً وكلدانيين وآشوريين وأرمن وأقليات أخرى..." ثم توجه البيان إلى الشيوعيين: "نعتمد أن جمهور الشيوعيين لم يعملوا مع الشيوعية لإلحادها، ولا لفكرها المعادي للإسلام، وإنما عملوا معها لا اعتقادهم أنهم يعملون ضد الاستعمار، ويعملون ضد الظلم الاقتصادي الواقع على بلاد المسلمين..." "أيها النقيبون إن جزءاً عظيماً من الكفاح السياسي لتغيير الأوضاع السياسية الظالمة الى أوضاع سياسية تتيح لكم العمل النقابي الشريف يقع على عاتقكم..." "أيها الأقليات الدينية: يانصاري العراق ويا صابئة العراق إننا نؤمن بجميع الأنبياء والمرسلين ومنهم الأنبياء المرسلون الذين تعتقدون بهم وتؤمنون"..... "أيها البعثيون السائرون مع الظالمين عن غير وعي ولا إدراك لما

تجتنيه أيديكم من أعمال جائرة بصورة مباشرة في حق هذا الإقليم عودوا إلى أنفسكم وتأملوا أوضاعكم".

2- وشجب بيان التفاهم على صعيد السياسة ظاهرة الاحتكار السياسي في (18) مجالاً.

3- كما أشار البيان في المجال الاقتصادي إلى:

أ- سياسة الإنفاق.

ب- المواد الأولية وخاصة النفط.

ت- التنمية الزراعية.

ث- التنمية الصناعية.

ج- التجارة الداخلية والخارجية.

ح- وكذلك في مجالات "آفاق السياسة التعليمية".

كما أصدر حزب الدعوة الإسلامية عام 1992 "برنامجنا" وهو البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية، وقد جاء في مقدمته:

(فكان برنامجنا الذي يأخذ على عاتقه توضيح الرؤى والتصورات للجوانب المختلفة في واقع العراق السياسي تلبية للحاجة الآنية والانتقالية والمرحلة المستقبلية على صعيد النظام السياسي الدستوري المرتقب، والذي يتولى شعبنا العراقي صياغته، وما يرتبط بذلك من مهمات تتولى إصلاح الدمار والخراب الذي لحق ببلدنا الجريح).

ومما ورد فيه من النص التالي ص 49:

"إننا نعتقد بأن السلطة ونظام الحكم في العراق يجب ألا يقوموا على أساس سلطوي فردي أو طائفي أو ممثلاً لمجموعة أو فئة معينة بل يجب أن يكون النظام تجسيداً حقيقياً لرؤى وأهداف الشعب العراقي السياسية بكافة قطاعاته، وأن يكون الدستور الضمانة الأكيدة للمحافظة على حقوق الشعب ونظامه السياسي".

وتحت عنوان الاقليات القومية والدينية

"ضمان حقوق المواطنة دستورياً لأبناء الأقليات القومية والدينية كالتركمان والأوربيين والصابئة أسوة ببقية العراقيين"

وتحت عنوان الحريات العامة ص 61:

"لكل مواطن عراقي الحرية في تبني أي فكرة أو رأي أو معتقد ولا يجوز مطلقاً ملاحقة الناس بسبب آرائهم ومعتقداتهم وأفكارهم...."، وفي ص 62 ورد "العراقيون متساوون في الحقوق دون استثناء أو تفضل بسبب القومية أو الدين أو المذهب"

وفي عنوان المرأة ص 68 : " سن القوانين والتشريعات التي تكفل للمرأة ممارستها الكاملة لحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح"، "حماية المرأة من مصادرة حقوقها المشروعة وذلك بإصدار القوانين التي تكفل ذلك".

الدعوة والحكم: " فقد جاء في كتاب تعريف بحزب الدعوة الإسلامية الصادر في الشهر الخامس من عام 2003 ص 50: "الحكم من وجهة نظر الدعوة ليس هدفاً بنفسه إنما هو آلة مطلوبة لتحقيق العدل والأمن والرفاه الاجتماعي، وهو ما يدخل في معادلة التغيير الذي جعلته الدعوة هدفها الأساس" إن غياب العدل الاجتماعي عن حياة الناس أشاع ظواهر الظلم التي طبعت المرافق الاجتماعية من الاستحواذ الاستبدادي إلى السياسة الدكتاتورية إلى حصر المرأة عن المجالات الحيوية في المجتمع... وفي الكتاب نفسه في ص 62 وتحت عنوان التعامل مع فلول حزب البعث: "أما المجموعة التي سفكت الدماء، وارتكبت الجرائم فإن القضاء العادل هو الذي يختص بالتعامل معهم دون أن يفتح باب القتل العشوائي والقتل المقابل؛ مما يعني إشاعة جو الفوضى الاجتماعية، وأما الأغلبية من المنخرطين في صفوف الحزب فهي أقرب للصفح والتجاوز" وتحت عنوان عراق المستقبل وفي ص 70: "الواقع العراقي زاهر بالتنوع على المستوى المذهبي والديني والقومي والسياسي من حيث التكوين، أما من حيث التضحيات فقد طالت يد الجريمة كل فصائل الشعب العراقي من دون استثناء لأنها عبرت بصدق وشجاعة عن رفضها للنظام"، وفي ص 73 "المباشرة في تأسيس البنية السياسية التي تتيح الفرص لأصحاب الكفاءات السياسية في المساهمة في تشكيل الآليات الفاعلة كحكومة مؤقتة تعبر بصدق وجدارة عن إرادة شعبنا في الحاضر والمستقبل، وتعمل من أجل إيجاد المناخ السياسي الذي من شأنه إتاحة الفرصة لكل أبناء الشعب لممارسة عملية الانتخاب الحر للسلطات الثلاث (القضائية والتشريعية والتنفيذية وصناعة مستقبل العراق السياسي)".

القوات المسلحة ص 80:

" كل بلد من البلدان يحتاج إلى قوة مسلحة تردّ عنه غائلة العدوان، وتحمي حدوده، وتصون سيادته دون أن يتحول ذلك الجيش إلى أداة قمع للشعب من أجل السلطان أو

جهاز إخماد للتحرك الجماهيري الرافض للممارسات الدكتاتورية فيشعل حرباً محلية في هذه المنطقة أو تلك"

كيف نفهم الإرهاب؟ ص 90 : "نفهم الإرهاب على أنه عملية أجنبية على الطبع البشري السوي، ولا يرضاها أي إنسان بل يحكم عليها بأنها خروج عن الجبلية الإنسانية وهي غير محدودة بقومية معينة وبلد ما، وقد اجتمعت على رفضها كل الديانات والأنظمة الاجتماعية، ومثلما يكون للإرهاب هويته الخاصة التي لا تتحدد بدين أو جنس أو بلد أو شعب معين فإن ضحايا الإرهاب كذلك ليسوا محددين بهوية معينة يسعهم مفهوم (ضحايا الإرهاب)، ويشملهم كل ما يقع عليهم من ضرر، ويترتب على حياتهم وأمنهم واقتصادهم من استحقاقات تنتج عنها؛ وهنا يستدعي بالضرورة مواجهة الإرهاب، ومعاقبة الإرهابي أيّاً كان".

هذا على مستوى التنظير أما على مستوى الممارسة فإن حزب الدعوة ما انفك يمارس هذه المفاهيم في مختلف مجالات التعامل سواء في داخل الحزب أم في خارجه في مرحلة المعارضة أو في مرحلة الحكم؛ ففي داخل الحزب هناك مؤتمر دوري يُعقد كل عامين مرة، ويتم من خلال مؤتمر الحزب انتخاب قيادة جماعية عن طريق الاقتراع، كما يتم النظر في النظام الداخلي للحزب، وإجراء بعض التعديلات عليه.

إن مسيرة السنوات الأربع المنصرمة التي تلت سقوط النظام الصدامي في 2003 تعكس بشكل واضح متبنيات حزب الدعوة في مجالات السياسة، الاقتصاد، الأمن، القضاء، تداول السلطة، تصدي المرأة، الرياضة، الفن، العلاقات الدولية، وشتى المجالات الأخرى، ولما كانت القوى السياسية العراقية والأحزاب والشخصيات ضحية الدكتاتورية طيلة مرحلة العقود الماضية فقد ناضلت سوية من أجل التخلص منها، ووضع حد لتداعياتها في المجالات الحيوية في العراق؛ وقد قدمت على طريق الانتصار ضحايا كثيرة تُقدّر بمليون؛ من خلال عمليات الإعدام الجماعي، والمقابر الجماعية، وقمع الانتفاضات، والحروب المحلية، ومآسي حلبجة والأنفال، والحروب الإقليمية مع دول الجوار الجغرافي، وهو ما عمّق لدى جميع فصائل المعارضة العراقية في حينها إحساساً بأهمية التحالف وتوحيد الجهود على هدفين أساسيين استراتيجيين وهما:

1- إزالة الدكتاتورية.

2- تحرير إرادة الشعب العراقي، وتحكيم تلك الإرادة في واقعه الجديد.

بعد ذلك تواصلت مسيرة النضال السياسي من أجل إرساء الديمقراطية عبر مواسم انتخابية متعددة أفضت إلى الدستور والبرلمان والحكومة، وأظهر شعبنا العراقي

شجاعة فائقة في إصراره على الممارسة الديمقراطية على الرغم من كل التحديات الإرهابية، وأخذ منحى المشاركة السكانية لأعداد الناخبين بالازدياد مع تكرار فصول الانتخابات.

برزت المرأة العراقية على المسرح السياسي للحكم كشريك أساس مع الرجل، استمرراً لدورها المشارك في مرحلة المعارضة، وقد شهدت هياكل الحكومة نسباً عالية من المشاركة تجاوزت الثلث في البرلمانات الثلاثة المتعاقبة، مع مشاركة نوعية في الإثراء، كما ضمت الوزارات عدداً جيداً وصلت بالحكومة الانتقالية إلى سبع من السيدات.

ولما كانت الممارسة الانتخابية في العراق من خلال النظام البرلماني وليس الرئاسي مما يعني أن الرئيس المنتخب لم يكن مباشراً من قبل الشعب، بل يمر بمرحلة التوافق، فإن مراعاة الخصوصيات العراقية أصبحت أمراً لازماً طالما كانت النتائج العملية محكومة بالتوافق وليس بالانتخاب المباشر، وهو ما استدعى أن تتأخر عملية تشكيل الحكومة الانتقالية ثلاثة أشهر حتى تخرج بإطار جماعي لا يستثني الإخوة من أهل السنة من المشاركة في الحكومة.

لعل هذا كان السبب الأساس لإصراري على أن يكون رئيس الجمهورية من الإخوة السنة العرب (مع احترامنا الكبير للإخوة الكرد)، مضافاً إلى مراعاة الترابط العضوي بين الداخل والخارج الإقليمي لتحاشي أي عزلة محتملة على صعيدي العالم العربي والعالم الإسلامي ريثما يصل العراق إلى مرحلة النظام الرئاسي الذي يتم فيه انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب، وذلك يتطلب تحديداً دستورياً، عندها لا يوجد ثمة ما يبرر التزام الصيغ التوفيقية غير المعبرة بدقة عن الإرادة الوطنية العراقية.

قبل أن أشير إلى تجربتي في الحكم لابد أن أشير إلى جملة حقائق فكرية وتطبيقية من الزاويتين التاريخية والمعاصرة:

- لا أجد ثمة تناقضاً أساسياً بين الإسلام والديمقراطية في احترام رأي الأمة والعمل من أجلها وبواسطتها والحفاظ على حقوق مكوناتها وأن الخلافات الأيديولوجية لا تحول بين الأداء الديمقراطي في احترام إرادة الشعوب.

- إن الإسلام يُقرّ بأن الأمة صاحبة القرار فيما يتعلق بشؤونها السياسية والكثير من السياسات العامة التي تهمها، كنا سابقاً ضحايا الديكتاتورية، لقد أعطى شعبنا قرابة

المليون ضحية بسبب الديكتاتورية وليس الديمقراطية، حيث فقدت عوائل العراق أعز ما لديها من أبنائها بسبب الديكتاتورية، فما من عائلة عراقية إلا وفيها شهيد أو أكثر.

ولم يكن العراق قد خسر كمّاً إنسانياً من حيث الإعدامات فقط، بل يتميز الشهداء بأنهم على أعلى درجات المستوى النوعي من حيث الفكر والتخصص الأكاديمي والمحتوى القيمي، فقد كان على رأسهم المفكر الفذ والمرجع الإسلامي الكبير والمنظر الإنساني (محمد باقر الصدر)، كما قتل النظام المقبور أخته العالمة والأديبة والمجاهدة (آمنة الصدر)، كما أن الإعدامات تميزت من حيث طريقة التنفيذ بأبشع صور الوحشية من الإذابة في أحماض التيزاب، إلى تقطيع أعضاء جسم الإنسان وهو حي، حتى يصلوا إلى درجة الموت.

لقد قضت دكتاتورية صدام على خمسة من أفراد أسرتي، بينما الديمقراطية دفعتني إلى رئاسة الوزراء.

- لقد تعاملت في تجربتي في الحكومة مع إسلاميين وغير إسلاميين، مع سنة وشيعة، مع مسلمين وغير مسلمين، مع عرب وكرد وتركمان وآشوريين، وقلت لهم بصريح العبارة: إنني أتفهم بأن يكون الوزير سنياً أو شيعياً أو كردياً، مسلماً أم آشورياً، ولكن الذي لا أتفهمه هو أن تتحول الوزارة إلى سنية أو شيعية أو كردية أو آشورية، فالوزارة بابها مفتوح لكل العراقيين، ولا يمكن اختزالها في شخصية الوزير، بل إنني سأنظر إلى كل وزير، وقد نظرت فعلاً على أساس اتساعه لكل أبناء الشعب العراقي.

- لم أفرض، ولن أفرض الحجاب على أي سيدة عراقية، كما لم أفرض السفور عليها كذلك؛ بل كنت أحمي حقها في ما تريد دون أن أسمح بفرض إرادة ما عليها؛ وقد كانت عدة سيدات عاملات في مكثبي الخاص وهن سافرات، إنني عملت على تطبيق القانون في احترام حقوق المرأة، وقدمت سبع سيدات كأعضاء في وزارتي.

- كنت من خلال التصدي للمسؤولية في مختلف مواقعها، رئاسة مجلس الحكم، أو هيئة رئاسة الجمهورية، أو هيئة رئاسة الوزراء أعمل دائماً على إشاعة روح التعامل مع مختلف أبناء الشعب العراقي، ومن كل المواقع، وأعَمّق الثقافة العراقية التي لا تفرّق بين المواطنين بسبب خلفياتهم الانتمائية وإنما بسبب مقدار عطائهم وتفاينهم من أجل خدمة العراق، وكان خطابي للشعب العراقي يؤكد ذلك في كل مناسبة.

وأود أن أذكركم بحقيقة تاريخية تعود إلى عام 1919م وهو العام الأول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عام معاهدة فرساي حيث حذر في ذلك الوقت الاقتصادي

البريطاني (جون ماينارد كينز) من صرامة وشدة معاهدة فرساي ضد ألمانيا، وحذر من مغبة نتائجها على المدى المستقبلي، وفعلاً شكلت تلك المعاهدة، أو ساهمت نتائج التعامل بها مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في إيجاد أجواء اجتماعية خدمت النازية والحزب النازي وهتلر للوصول إلى الحكم بعملية ديمقراطية، وكان من نتائجها أن جرّت العالم إلى حرب عالمية قضت على أكثر من خمسين مليون إنسان.

بينما نجد أن التعامل الذي عقب الحرب العالمية الثانية وبموجب مشروع مارشال في 1948م قد قلّص الفجوة بين ألمانيا وبقية الدول الغربية، وحال دون تكرار تعمق النزعة العدوانية.

يبقى من المفيد أن أشير إلى أهم الإنجازات التي تحققت عبر التجربة الديمقراطية طيلت السنوات الأربع الماضية على الرغم من كل ما أحاط التجربة من تحديات، وعلى الرغم من حداثة التجربة السياسية باعتبارها لم تزل في مرحلتها الأولى.

في المجالات السياسية

أولاً: على الصعيد الدستوري

1- كانت الخطوة الأولى هي الخروج بقانون إدارة الدولة الذي يتولى تمرير الحكم حتى نهاية عام 2005م، وقد جرى الاتفاق بين الفرقاء العراقيين السياسيين على محتوياته بما يسهل الالتزام به وبما يتكفل معالجة أمور الدولة، ويمهّد للمرحلة اللاحقة، حيث يتم الانتهاء من إعداد الدستور، ويجري التصويت عليه، وقد تم اجتياز فترة قانون إدارة الدولة بنجاح شهده الشعب العراقي والعالم كله، وقد تعاونت مع شعبنا المؤسسات والمنظمات الدولية والدول الصديقة.

2- تم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية بتاريخ 30 / 1 / 2005م على الرغم من كل التهديدات التي وجهتها قوى الإرهاب، وقد حظيت العملية الانتخابية باستجابة جماهيرية جيدة.

3- كان علينا أن ننتهي من إعداد الدستور الدائم في منتصف الشهر العاشر من عام 2005م، وقد تم ذلك بعد تكثيف الجهود من قبل البرلمان، وقد شكلت الحكومة لجنة وزارية واسعة العدد لدعم العملية الدستورية، وتم إنجاز الدستور بجهود مضيئة قامت بها هيئة المفوضية واللجان المختصة الأخرى وبدعم الحكومة الانتقالية، ولم يتأخر الدستور عن تاريخه المحدد.

ثانياً: على صعيد مجلس النواب

كان المقرر أن يتم انتخاب مجلس النواب (275) عضواً في مدة لا تتجاوز شهر كانون الأول من عام 2005م، وعلى الرغم من وجود عقبات كثيرة فقد تم ذلك وكانت نسبة المشاركة الانتخابية تزداد بشكل متصاعد مع تكرار الانتخابات عام 2005 مما يعني أن العملية السياسية تطّرد في نجاحها مع مرور الوقت.

ثالثاً: لقد تم إنجاز مجالس المحافظات والأقضية والنواحي والبلديات والتي عمّت العراق كله، وشاركت فيها قطاعات عراقية واسعة.

رابعاً: العملية الديمقراطية فتحت أبوابها لاستيعاب جميع الشرائح العراقية، وقطع الطريق أمام أعداء الشعب من الإرهابيين، ودفع البعض منهم في المجالات الإرهابية، وقد جاءت نتائج الانتخابات مرآة عكست مكونات الشعب العراقي من الناحية المذهبية والقومية والدينية والسياسية.

خامساً: على الصعيد السياسي أيضاً انفتحت التجربة الديمقراطية العراقية على جامعة الدول العربية وعلى أغلب الدول العربية ودول الجوار الجغرافي العراقي، لإبرام أفضل العلاقات السياسية بعد أن ورث العراق تركة ثقيلة من الأزمات السياسية والحروب مع هذه الدول من النظام السابق.

سادساً: شهدت الفترة الماضية حالة من التعاطي الدولي مع دول النادي الديمقراطي والذي عكس نجاحاً باهراً للتجربة السياسية بعد أن تشبعت الأجواء الدولية بأسوأ صور التعامل من قبل النظام الصدامي البائد.

سابعاً: استطاع العراق أن يمارس عملية تداول السلطة بشكل سلمي وبأسلوب ديمقراطي على الرغم من قصر المدة، وقد حكمت العراق سلسلة حكومات بدءاً بمجلس الحكم ومروراً بالحكومة المؤقتة، ثم الحكومة الانتقالية، وأخيراً الحكومة الدائمة.

ثامناً: كان لنجاح التجربة الديمقراطية في العراق تلقيات إيجابية في الدول العربية الأخرى، سواء على مستوى النظم الانتخابية أو مشاركة المرأة، أو في نطاق الحريات الشخصية أو الانفتاح الإعلامي.

في المجال الاقتصادي

- تم رفع أسعار مشتقات البترول؛ مما وفر على العراق ما قيمته 500 مليون دولار تقريباً في الشهر، والتي كانت تهرّب إلى خارج العراق.

- قضت الحكومة على 95% من الفساد الإداري في إبرام العقود الكبرى عن طريق لجنة العقود الوزارية، علماً أن الفساد في العقود هو أكبر وأخطر أنواع الفساد.

- إيجاد فرص عمل في القطاع الخاص عن طريق تشجيع هذا القطاع وبتث الحياة فيه خصوصاً الجزء الصناعي والتجاري.

- تنشيط القطاع الزراعي عن طريق رفع أسعار الحنطة والرز من المزارعين العراقيين وجعلها أسوة بالأسعار العالمية لنفس المحاصيل زائداً كلفة النقل إلى العراق؛ مما شجّع المزارعين على زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج في هذا القطاع.

- قامت الحكومة ولأول مرة في تاريخ العراق بتوزيع مبلغ نقدي على المواطنين العراقيين ممن يعيشون دون خط الفقر عبر شبكة الحماية الاجتماعية، ويتراوح عددهم بحوالى 5 ملايين مواطن، وبمعدل مائة ألف دينار لكل عائلة، والبالغ عددها حوالى مليون عائلة.

- نجاح الحكومة في تنفيذ وتكريس اتفاقية إعفاء العراق من 80% من ديونه عن طريق الالتزام بالاتفاقات التي عقدتها مع صندوق النقد الدولي IMF.

- نجاح الحكومة في تطوير القطاع المصرفي عن طريق دعم وإنجاح البنك العراقي للتجارة TBI، وكذلك وضع خطة لإصلاح المصارف والبدء بتنفيذها.

- توفير الحصة التموينية للشعب العراقي بالكامل وبنوعية جيدة، والقضاء على الفساد في شرائها ونقلها وكذلك العمل على تمكين القطاع الخاص من القيام بكثير من المهام في توفير هذه الحصة تطلعاً إلى المرحلة المقبلة.

في المجال الأمني

لما كان الإرهاب يشكل التحدي الأول في مواجهة التجربة الديمقراطية الفتية في العراق الجديد، ونظراً لأهمية الأمن؛ لأنه مطلوب للأمن أولاً ولباقي مجالات المجتمع ثانياً، كالخدمات والاقتصاد والإعمار والإسكان فقد كان من الطبيعي أن يحتل الأمن ومواجهة الإرهاب المرتبة الأولى، خصوصاً أن الإرهابيين استهدفوا العراقيين كلهم، وجعلوا من مراكز العبادة أهدافاً لهم كالأضرحة المقدسة، والمساجد والحسينيات والكنائس، وعمدوا إلى تفجيرها

- رفعت نسبة العاملين في حقل الجيش والشرطة من أبناء القوات المسلحة إلى ما يزيد على ثلثي الحاجة مع الاستمرار في عملية التدريب.

- عملت على تقليل فرص التداخل في الأداء الميداني بين القوات المسلحة العراقية والقوات المتعددة الجنسيات (MNF).

- ارتقت الحكومة بالقوات العسكرية العراقية إلى مستوى الاعتماد على القدرة الذاتية في بعض العمليات التي بادرت بها من دون الحاجة إلى تدخل القوات المتعددة الجنسيات، والتي كانت تشكل إسناداً خلفياً احتياطياً عند الحاجة لها.

- سجلت حضوراً ميدانياً واضحاً في تعبئة الجماهير العراقية في أوقات الأزمات الإرهابية كالتي حصلت في كل من جسر الأئمة، والتي أودت بحياة حوالى الألف شهيد، وحادثة قبة الإمامين العسكريين (عليهما السلام)، وحولت هاتين الكارثتين إلى فرصة لتعميق الإحساس الوطني والتعبئة الجماهيرية باتجاه الديمقراطية.

- طرحت الحكومة أسلوباً جديداً لحل الأزمات التي تعرضت لها بعض المدن العراقية كالتي حصلت في مدينة النجف، وذلك باعتماد الحلول السلمية، وتجنب استخدام الطائرات والمدفعية، وقد نجح هذا الأسلوب بشكل ناصع وسريع.

- عمدت الحكومة إلى استخدام الطرق السلمية في حل المشاكل التي كادت أن تعصف طائفيّاً بالبلد من أمثال ما حصل في مدينة تلغفر، وقد استخدمت الأساليب الحوارية في بداية الأمر حتى مرّ عليها قرابة الشهرين إلى أن اتفقت كلمة القوى العشائرية في مدينة تلغفر على ضرورة تدخل القوات المسلحة العراقية، وقدمت هذه القبائل البالغ عددها 22 قبيلة من السنة والشعية طلباً خطياً من قبل زعمائها إلى رئيس الوزراء يرجون فيه التدخل العسكري لتطهير مدينتهم من الإرهابيين، وقد تم ذلك.

وقد زرتُ بنفسني مدينة تلغفر في ثالث يوم من العمليات للاطمئنان على المدينة ومواطنيها، ورأيتُ بأم عيني نتائج العمليات التي تجنبت أي خسائر في المواطنين.

- كانت خطة التعامل مع الميليشيات تتجه لدمجها في أجهزة الدولة العسكرية والأمنية بحسب قانون الميليشيات.

- لقد وضعت خطة أمنية في عدة مراحل منذ بداية عام 2005م، للسيطرة على السيارات المفخخة سواء في مدينة بغداد العاصمة، أم في المنافذ والطرق التي تسلكها من المناطق المحاذية إلى دول الجوار خصوصاً منطقة الكرابلة والقائم، وكان من نتائج هذه الخطة أن شهدت ظاهرة تفجير السيارات انخفاضاً واضحاً بين تسلم الحكومة زمام المسؤولية في بداية 2005م حيث كان المعدل يصل أحياناً إلى 12 سيارة في اليوم إلى قرابة 2-3 سيارة بالأسبوع في نهاية فترة الحكومة الانتقالية.

- عمدت الحكومة إلى تعويض عوائل الضحايا من الشهداء والجرحى بمبالغ تعبر عن دعم الدولة للمواطنين المتضررين وعن احترامها لهم.

- كان لانفتاح العملية السياسية من جانب وقوة أدائها في ملء الفراغ الأمني نسبياً من الجانب الثاني، وإصرارها على تطبيق قانون المليشيات، ومحاولة توسيع دائرة التطبيق لباقي المليشيات آثار إيجابية واضحة انعكست على أمن العراق كله وبشكل ملحوظ.

- شرعت الحكومة الحالية على لسان السيد رئيس الوزراء (نوري المالكي) في طرح مبادرة المصالحة الوطنية والتي تم تهيئة الأرضية المناسبة لها، مما يفتح الباب أمام كافة الفرقاء السياسيين ممن لايزالون متمسكين بمناهضة تجربة الحكم السياسية الجديدة؛ لغرض استيعابهم في شتى مجالات الحكومة والبدء بصفحة جديدة تطوي ويلات الماضي وتضع العراق على أعتاب مرحلة جديدة.

في مجال معالجة البطالة

لقد بذلت الوزارات جميعها جهوداً لتعيين أكبر عدد ممكن من العاطلين ضمن الحاجة فيها، ووفق الموازنة المُقرّرة لعام 2005 مما أدى إلى تعيين حوالي خمسين ألف مواطن في وزارة الصناعة، وأكثر من ذلك في وزارة التربية، وأعداد أخرى في بقية الوزارات.

في مجال رصد الصف الوطني

ومن أكثر الأمور خطورة التي واجهت الحكومة الانتقالية، والتي رأستها كانت محاولة الإرهابيين عزل المواطنين العراقيين من المسيحيين وغيرهم من مكونات الشعب العراقي الأخرى ومحاولة إيهامهم بأنهم والمسلمين في العراق على خلاف ولكني أقول لهم:

هناك مؤامرة لاستعدائكم على الإسلام والمسلمين عموماً؛ حتى ينتفع مهندسو هذه المؤامرة الإرهابيون القتلة لتعبئة أكبر عدد ممكن من الأبرياء من أبناء الأمة الإسلامية باتجاه الإرهاب والترويج لثقافته وإضفاء صفة الشرعية عليه ومن ثم جعلكم ليس أمام الإرهابيين فقط، بل أمام معركة وهمية تبدو وكأنها ضد المسلمين عموماً.

انظرو إلى المشتركات الإنسانية بالفكر والتاريخ والممارسة، استحضروا شخصيات كبيرة في التاريخ كجيفرسون وغاندي وجتاه وابن ميمون وشاه عباس ومحمد الفاتح وتشارلز ديغول ونيلسون مانديلا.

تأملوا تجربة الإسلام في اسبانيا التي امتدت عدة قرون، وكيف كان أبناء الديانات يؤدون طقوسهم الدينية بكل حرية، بل كيف وصل بعض أبناء الأقليات اليهودية إلى موقع وزاري.

تأملوا في موقف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم تعرّض هو وأصحابه إلى حصار سياسي في مكة كيف أشار (صلى الله عليه وآله وسلم) على أصحابه أن يذهبوا إلى الحبشة واصفاً ملكها النجاشي (بأنه ملك لا يظلم عنده أحد)، كما أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم هاجر إلى المدينة المنورة عقد عدة معاهدات مع اليهود فيها.

دققوا النظر جيداً في كتاب الإمام علي (عليه السلام) إلى واليه في مصر مالك الأشتر، وكيف يحثه فيه على التعامل مع الرعية من زاوية إنسانية وفيه (عليه السلام) يقول له: (الناس أحد اثنين إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق).

وموقف إنساني آخر للإمام علي (عليه السلام) يجسد لنا مراعاته لحقوق الإنسان وحرياته الشخصية، حين دخل (عليه السلام) إلى مسجد الكوفة وكان خليفة المسلمين، فقال له أحد الحاضرين في المسجد: (يا علي أنا لا أثق بك، ولا أثق بعدلك، ولا أصلي خلفك، وليس لك عليّ سلطان! فأجابه (عليه السلام): لك كل هذا ولك ما للمسلمين من حقوق شريطة أن لا تعتدي على أحد).

إنني أرى الكثير من المشتركات بين الحضارات وبين أصحاب الفكر منذ فجر التاريخ، بين كونفوشيوس، فيثاغور، أشعيا الثاني، زرادشت وبوذا.... منذ ما يقرب من 6000 سنة قبل الميلاد.

إنني لا أتفق مع صامويل هنتنغتن في ما ذهب إليه في كتابه (صدام الحضارات)، إنني أؤمن بحوار الحضارات، وأؤمن بلقاء الحضارات، بل إنني أؤمن بإنسانية الحضارات على الرغم من تنوعها، كما أنني أؤمن بتسارع حركة التاريخ مع مرور الزمن لذلك لا أوافق فرانسيس فوكوياما في ما ذهب إليه في كتاب (نهاية التاريخ والإنسان الأخير).

وأؤمن بتحدب الزمن التاريخي، كما أؤمن بتحدب الزمن الجغرافي مما يعني أن العالم يبقى فيه الآخر، وربما يبقى التفاوت في الثقافات والتعاطي الثقافي بين بني البشر سواء أكان في الزمن المعاصر أم مقارنة بالأزمان الماضية، لذلك قد أختلف مع ما ذهب إليه توماس فريدمان في كتابه (العالم مسطح).

إنني لا أخفي قلقي عندما أسمع أن بعض الحلول التي يروج لها بعض السياسيين في الولايات المتحدة والمهتمين بالشأن العراقي، تنادي باعتماد خليط من الديكتاتورية والديمقراطية في العراق، للخروج من الأزمة الأمنية الخطيرة في العراق، وفي تصوري أن هذا لو تم فإنه سيكون مقدمة لعودة الديكتاتورية مرة أخرى إلى العراق، وستكون أخطر من السابق؛ لأنها ستأخذ صفة الحل، وأنه سيكون بداية الانحسار الديمقراطي عن العراق.

إن المشكلة في العراق ليست في التحول الديمقراطي، بل هي في محاولات الالتفاف على الديمقراطية، فمثلاً نحن نجد أن المحاصصة التي فرضت على العملية الديمقراطية في العراق، شوّهت ملامحها، وأعاقت البناء الديمقراطي، وأن المحاصصة كانت لها لمساتها المهمة في صياغة بعض فقرات الدستور، كما أنها أصبحت هي المهيمنة والحاكمة على تشكيل الحكومة والهيئات الرئاسية العليا في الدولة، وهذا يعني أن الديمقراطية الموجودة الآن في العراق، ديمقراطية تؤثر فيها رغبات وتوجهات الأطراف السياسية، بينما نرى أن الديمقراطية يجب أن يؤثر فيها رأي الشعب أولاً وآخرأ.

ونحن وإن كنا نسجل تخفظاتنا على مبدأ المحاصصة لكننا لا يمكن أن نجعل من التراجع عن العملية الديمقراطية حلاً لهذه المشكلة، بل نؤكد على ضرورة المضي في طريق البناء الديمقراطي وإزالة ما في الطريق من عقبات.

لقد دعوت إلى بعض التعديلات الدستورية، ومازلت أكرّر دعوتي؛ لأنني أعتقد أن الدستور العراقي لم يكتمل بعد وربما لن يكتمل قبل مرور فترة طويلة من البناء الديمقراطي، وهذا هو حال الدول الضليعة بالديمقراطية في العالم.

دعونا نساهم في تكاملية الإنسان وليس في صراع الإنسان مع أخيه الإنسان، مثلما طغت نظرية الصراع في مجالات الاختلاف على تفسير الكثير من الحقائق العلمية والاجتماعية كنظريات هربرت سبنسر، وكارل ماركس، ورينان.

مادام الإنسان هدفاً، ومادام الإنسان وسيلة، ومادام الإنسان مكرّماً عند الله، ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)) (الإسراء - 70).

فإن مآل الحضارات إلى الالتقاء لا محالة؛ لأنها ستكون محكومة بجغرافية الإنسان، والإنسان يمثل حقيقة الوجود وقيمه، فقد جاء في كلام المسيح عليه السلام: (يا ابن آدم ماذا ينفعك لو أنك ملكت الدنيا وخسرت نفسك).

والإنسان أشرف ما في الوجود بكل ما يزخر به من قيم ودوافع الفطرة السليمة التي جبله الله تعالى عليها ((فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)) سورة الروم - 30.

الهوامش

كونفوشيوس: (نحو 551 - 479 ق م) فيلسوف صيني أسس مذهباً أدبياً يدعو إلى حياة عائلية واجتماعية مثالية.

إبراهام لنكولن: (1809 - 1865م) رئيس الولايات المتحدة عام 1860 عمل في سبيل إلغاء الرق وعُرف بمحرر العبيد، قتله أحد المتعصبين للنخاسة.

فرساي: مدينة في فرنسا بضاحية باريس، اشتهرت بقصورها ومتاحفها، فيها وقعت معاهدة فرساي في نهاية حرب استقلال الولايات المتحدة عام 1783م، واشتهرت بتوقيع معاهدة عام 1919م بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

مارشال: (1880 - 1959م) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، اشتهر بمشروعه لدعم أوروبا والذي عُرف بمشروع مارشال وذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

هربرت سبنسر: (1820 - 1903م) فيلسوف وعالم اجتماع إنكليزي، صاحب مذهب قائم على التطور الطبيعي أي مذهب النشوء والارتقاء.

نيلسون مانديلا: (1918 - ...) الرئيس السابق لجمهورية جنوب إفريقيا وأحد أبرز المناضلين ضد سياسة التمييز العنصري التي كانت متبعة في جنوب إفريقيا، وله الفضل في تثبيت النظام الديمقراطي في جنوب إفريقيا.

غاندي: (1869 - 1948م) اشتهر باسم المهاتما غاندي أي صاحب النفس العظيمة أو القديس، أبو الهند الحديثة، صاحب فلسفة اللاعنف في العمل السياسي، وعن طريقها نال استقلال الهند.

شاه عباس: (1571 - 1629م) كان الحاكم الأكثر سموً من سلالة الصفويين، ويُعرف أيضاً باسم عباس الأكبر، استطاع أن يوحد إيران، ويعيد لها مقاطعاتها المحتلة من قبل بعض دول الجوار.

محمد الفاتح: (1432 - 1481) السلطان السابع في سلسلة آل عثمان، يلقب بالفاتح وأبي الخيرات. حكم ما يقرب من ثلاثين عاماً، كانت أكبر إنجازاته فتح القسطنطينية.

جتام: لورد بريطاني كان عضواً في مجلس اللوردات دعا عام 1777م إلى منح أميركا الاستقلال، في خطاب شهير اعتبر واحداً من الخطابات البليغة على المستويين السياسي والأدبي، كما ورد في قصة الحضارة لديورانت.

ديغول: (1890 - 1970) زعيم سياسي وعسكري ألف عدة كتب حول موضوع الاستراتيجية والتصور السياسي والعسكري، وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، والتي أصبحت في 1944 تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.. أول رئيس للجمهورية الخامسة الفرنسية.

توماس جيفرسون: ولد عام 1743م أصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية، وخط بيده إعلان الاستقلال الأمريكي الذي أقرّه كونجرس عموم الولايات في يوليو 1776م. في عام 1774م كتب كتاب "نظرة موجزة في حقوق أميركا البريطانية" وساهم هذا الكتاب في شهرته كرجل سياسة.

بيان التفاهم: صدر عام 1979م عن حزب الدعوة الإسلامية، وقد مثل نقلة نوعية في العمل الحركي يومذاك؛ لأنه دعا إلى الالتقاء على القواسم المشتركة من أجل إسقاط النظام الدكتاتوري في العراق.

برنامجنا: صدر عام 1992 عن حزب الدعوة الإسلامية في أوروبا، كان يهدف إلى وضع الخطوط العريضة لمستقبل العراق في ضوء التحول الذي شهده العراق في أعقاب تحرير الكويت وانتفاضة شعبان.

تعريف بحزب الدعوة الإسلامية: صدر في أعقاب سقوط نظام صدام يتناول التعريف بالمرتكزات الأساسية لحزب الدعوة، وتصوراته الفكرية والسياسية.